Menoufia J. Agric. Economic & Social Sci. Vol. 3 April (2018): 121 - 145

بعض المشكلات الإجتماعية والإقتصادية للعمالة النسائية الريفية بالإنتاج الزراعى بمحافظتى بنى سويف والمنيا

مرفت صدقى عبد الوهاب السيد
قسم بحوث المرأة الريفية بمعهد بحوث الارشاد الزراعى والتنمية الريفية مركز البحوث الزراعية

Received: Jan. 17 , 2018 **Accepted: Jan. 31 , 2018**

المستخلص

إستهدف البحث التعرف على الأسباب التى دفعت العمالة النسائية الريفية للعمل بالإنتاج الزراعى بمحافظتى الدراسة، والمشكلات الإجتماعية والإقتصادية للعمالة النسائية الريفية بالإنتاج الزراعى، ومقترحاتهن لحل هذه المشكلات بمحافظتى الدراسة.

وقد إجرى البحث في كل من محافظتى بنى سويف والمنيا وفقاً لبعض المعايير ذات العلاقة بمؤشر الأمية للإناث، والفقر، والمساحة المنزرعة من الأرض الزراعية ، والنسبة المئوية لقوة العمل فى الزراعة ووفقاً لنفس المعايير تم إختيار مركزيين من المحافظات المختارة، وقرية بكل مركز فكانت قرية كوم أبو راضى بمركز الواسطى محافظة بنى سويف، وقرية كفر المغربى بمركز العدوة محافظة المنيا.

ولتحديد عينة البحث تم تم إستخدام معادلة "كريكسى ومورجان" فبلغت العينة 191 عاملة، وتم جمع البيانات بإستخدام إستمارة إستبيان بالمقابلة الشخصية، والحلقات النقاشية المتعمقة وتم إستخدام التكرارات والنسب المئوية فى عرض البيانات وإستخراج النتائج.

وقد توصلت الدراسه إلى عدد من النتائج من أهمها ما يلى:

- *أشارت 96 % من المبحوثات إلى أن من أهم الأسباب التى دفعت العمالة النسائية الريفية للعمل بالإنتاج الزراعى عدم إمتلاك أرض زراعية، بينما أرجعت 95 % من المبحوثات السبب لفقر الأسرة، فى حين أشارت 88 % من المبحوثات العمل لتوفير الغذاء يومياً للأبناء.*
- *أوضحت النتائج أن 91 % من المبحوثات يقعن فى المستوى المنخفض من مدى كفاية الأجر لمتطلبات المعيشية، وعن عدد ساعات العمل المنزولة أوضحت النتائج أن 63 % يعملن أكثر من 8 ساعات يومياً بالحقل، هذا فى حين تعرضت 81 % من المبحوثات للعنف اللفظى من قبل صاحب العمل، أما عن المخاطر المهنية فقد تعرضت 93 % للمخاطر البيولوجية، بينما تعرضن 41 % من المبحوثات للبطالة الإجبارية من قبل صاحب العمل، وعن مشكلة فجوة الأجور بين الجنسين فقد أكدت ذلك 91 % من المبحوثات.*
- *وفيما يتعلق بمقترحات المبحوثات لحل المشكلات الإجتماعية والإقتصادية للعمالة النسائية الريفية بالإنتاج الزراعى أشارت 87 % منهن إلى زيادة الأجور اليومية للعمالة النسائية، بينما أوضحت 34 % من المبحوثات توزيع أراضى زراعية على الفقراء لزيادة الدخل، فى حين أشارت 70.6 % من المبحوثات إلى مقترح سهولة إقامة مشروعات صغيره للعمالة النسائية الريفية بالإنتاج الزراعى.*

المقدمة:

إن الافلات من قبضة الجوع والفقر غالباً ما يكون بطيء التقدم حيث أن مردود النمو الإقتصادى قد يأتى بالقليل، وقد لا يكون شاملاً للجميع بالنسبة لبعض المجموعات من الأطفال والنساء والمسنين، حيث سيتطلب القضاء على الجوع والفقر في العالم بطريقة مستدامة بحلول عام 2030 مبلغاً إضافياً يقدر متوسطه 267 مليار دولار سنويا للإستثمار في قطاع الزراعة وبرامج الحماية الإجتماعية حتى يتثنى للفقراء إيجاد سبيل لتحسين مستوى معيشتهم (تقرير الحماية الاجتماعية والزراعة،2015 :12).

ويعتبر الفقر من أهم التحديات التى تواجه الدول الناميه حيث أن السبيل الوحيد للحد منه هو تحقيق معدلات مرتفعه من النمو الإقتصادى، وتحسين قدرة أفراد المجتمع على الإستفاده بالخدمات ومن ثم تقليل التفاوت بين فئات المجتمع إذ أن النمو الاقتصادى شرط ضرورى للحد من الفقر، على أن يصاحب ذلك المزيد من العداله فى توزيع الدخول حيث تعتبر التغيرات فى الدخول الفرديه أحد العوامل الرئيسية للعوز والحرمان.

ويعد تحسين إمكانية الحصول على فرص عمل لائقه أمراً بالغ الأهميه ولا سيما بالنسبة للنساء والشباب في المناطق الريفية الذين يشكلون نسبة متزايده من قوة العمل الريفية، ويؤدي تطوير مهارات ومعرفة النساء والفتيات الريفيات من خلال التدريب على القراءة والكتابة والتدريب المهني إلى تمكينهن من إيجاد فرص العمل (تقرير التنمية الريفية، 2016: 50).

ويشير تقرير منظمة العمل الدولية إلى أن العمالة الريفية سوف تظل الأساس الذى تقوم عليه الإقتصاديات فى دول أفريقيا على مدى العقدين القادمين، فلابد أن ينصب التركيز على تحسين إنتاجية العمالة الريفية وتحسين مستوياتها المعيشية، وهذا يتطلب وضع إستراتيجيات تعتمد على التنويع الزراعي وعلى النمو الذي يقوده قطاع الخدمات في مجالات كمجال تكنولوجيا

المعلومات لخدمة المزارعين (منظمة العمل الدولية، 2011: 2).

ويحتل قطاع الزراعة فى مصر مكانه هامه ومؤثرة فى تشغيل قوة العمل المتاحة فهو يأتى فى المرتبه الثانيه بعد قطاع الخدمات فى إستيعاب العمالة حيث بلغت العمالة الزراعية حوالى 6.4 مليون عامل زراعى تمثل حوالى 27.1% من إجمالى المشتغلين لعام 2012 غير أنه لا يتوافر لتلك العمالة الزراعية موارد إستثمارية كافيه مما يترتب عليه إنخفاض مستوى معيشتها مقارنه بمستوى العمالة فى القطاعات الإنتاجيه والخدميه (محمد، وغالى، 2014: 980).

وتشكل المرأة الريفية قطاعاً كبيراً ومهماً من السكان في مصر حيث أشارت تقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلي أن المرأة تشكل حوالي ٤٣ مليون نسمة من إجمالي سكان مصر لعام 2016، يتواجد 57.2% منهن فى الريف مما يجعل المرأة الريفية مؤثره وفعاله فى تقدم المجتمع الريفى ورفاهيته (وضع المرأة الريفية فى مصر، 2016: 51).

وتؤدى المرأة الريفية دوراً أساسياً فى الإنتاج الزراعى والإقتصادى لاسيما فى البلاد ذات الدخل المنخفض والتى تمثل الزراعة فيها جزءاً كبيراً من الناتج المحلى، وعليه تشكل النساء أغلبية قوة العمل الزراعية، وبناء على ذلك فأن النقص فى الإستثمار فى هذه الفئة يعوق جهود الحد من الفقر ويضعف فرص التنمية الإجتماعية والإقتصادية (تقرير إنهاء الفقر المدقع، 2013: 14).

ونظراً لأن قطاع الزراعة بمصر هو مجال العمل الأول للنساء الريفيات حيث تعمل بالزراعة 41% من الريفيات(www.albankaldawli.org)؛ لهذا فعمالة النساء بالزراعة ظاهرة تستحق الرصد فهى من أهم الظواهر المرتبطه بالوضع الإقتصادى والإجتماعى للمجتمع، حيث لا تتمتع المرأة الريفية العاملة بالزراعة بأى نوع من أنواع الحماية القانونية فليس هناك جهه مسئوله عن التشغيل يمكن اللجوء إليها فى حالات تعرضهن لإصابات العمل، حيث تتعرض النساء والفتيات فى مجال الزراعة والإعمال الحقليه لمخاطر كثيرة أهمها القيام بأعمال شاقه والعمل فى ظروف صعبة بسب إرتفاع مستوى الامية وإنتشار الفقر، وهناك عمالة تسمى بعاملات التراحيل واليوميه وهى الفئة المنسيه فى برامج التنمية والإصلاح الإقتصادى (حجازى 2010: 17).

والعمالة النسائية أكثر الفئات تأثراً بالهشاشة الإقتصادية والإجتماعية، ومن ثم أصبح على الدولة حق حماية القطاعات الأكثر تاثراً من النساء الفقيرات ومن ثم تحقيق الأمن الإجتماعى لهن يعد عاملاً أساسياً لتماسك المجتمع وتحقيق الإستقرار الإجتماعى والإقتصادى به (تقرير التنمية الريفية، 2016 :51).

فالأمن الإجتماعي هو الحماية التي يمنحها المجتمع لأفراده لضمان مستوي معين من المعيشة حتى يتمكنوا من التصدى والتغلب على الصعوبات الإقتصادية والإجتماعية من خلال نظام للضمان الإجتماعي، ومن ثم يعتبر أحد آليات تنمية المجتمعات وتمكين الفقراء؛ حيث أنه ليس مجرد توفير الخدمات والحقوق الأساسية للأفراد ولكنه يستهدف تأمين القدرة على الحصول والوصول إلى هذه الخدمات عبر تعزيز قدرات الأسرة والمرأة الفقيرة على الحياة من خلال التعليم، والصحة، والتدريب المهني، وممارسة الحقوق الأساسيه.

(Barriento & Maitrot,2010:14).

وقد أدى إستثناء العاملين في قطاع الزراعة من حماية مزايا قانون العمل إلى ظهور العديد من التحديات والإنتهاكات التي تواجههم سواء فيما يتعلق بظروف العمل أو حقوقهم العمالية؛ ومن ثم فإن تحقيق الإستقرار الإجتماعي والإقتصادى للعمالة النسائية بالزراعة يتطلب إزالة كافة التهديدات التى تحيط بالمرأة وكافة المشكلات التى تمنع توفير بيئة إجتماعية آمنة مستديمة فى ظل العمل بقطاع الزراعة، ومن ثم توفير فرص عمل لائقه لها تحت مظلة الحمايه الإجتماعية بما يحقق لها ولأسرتها الدخل الكافي لتحسين الأوضاع المعيشية.

المشكلة البحثية:

يعتمد نجاح الجهود المبذوله لتحقيق التنمية الزراعية المستدامه إلى حد بعيد على تطوير وتأهيل مهارات المرأة الريفية وتوفير فرص عمل لائقه بما يحقق لها ولأسرتها سبل تحسين مستوى المعيشه، حيث أن النهوض بأوضاعها فى شتى المجالات يعد مطلباً هاماً لتحقيق الإستقرار الإجتماعى والإقتصادى لها، والذى يتم من خلال حماية حقوقها إستناداً إلى مبدأ العداله والإنصاف حيث لابد من وجود سياسات توجه لحماية العمالة النسائية الريفية بمجال الإنتاج الزراعى من الفقر وما يرتبط به من مظاهر الضعف الإجتماعى والإقتصادى.

أن النساء العاملات بقطاع الزراعة بمصر وفقاً لإحصائيات البنك الدولى لعام 2017 تبلغ نسبتهن 41% من الريفيات، مقابل 22% من الرجال يعملون بالزراعة (إحصائيات البنك الدولى، 2017: 1)، هذا وتؤدى الزيادة المطردة فى نسبة النساء العاملات بمجال الزراعة إلى ظروف معيشية ودخول غير مستقرة بالإضافة إلى تحديات تتعلق بالعمل غير المتكافىء ونقص الحماية الإجتماعية، وفقاً لظروف عمل يفتقد لمعايير الحماية الإجتماعية حيث تم إستثنائهن من بعض مزايا وحماية قانون العمل، ومن ثم التعرض للكثير من المشكلات الإجتماعية والإقتصادية فى ظل عدم الحمايه القانونيه لهن.

لهذا فقد تبلورت مشكلة البحث فى معرفة الأسباب التى دفعت العمالة النسائية الريفية للعمل بالانتاج الزراعى، وكذا تحديد المشكلات الإجتماعية والإقتصادية للعمالة النسائية الريفية العاملة بالإنتاج الزراعى، فهى محدداً ومؤشراً أساسياً لمدى توافر آليات الحماية الاجتماعية من قبل الدولة لإمكانية التصدى لمخاطر

الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية المحيطه بهن، هذا بالإضافة إلى إمكانية مواجهة تلك المشكلات مستقبلاً من خلال مقترحاتهن.

لهذا قد تبلورت مشكلة البحث فى محاولة الإجابة على التساؤلات الاتية:

1. ما هى الأسباب التى دفعت العمالة النسائية الريفية للعمل بالإنتاج الزراعى بمحافظتى الدراسة.
2. ما هى طبيعة المشكلات الإجتماعية والإقتصادية للعمالة النسائية الريفية بالإنتاج الزراعى بمحافظتى الدراسة.
3. ما هى مقترحات المبحوثات لحل المشكلات الإجتماعية والإقتصادية للعمالة النسائية الريفية بالإنتاج الزراعى بمحافظتى الدراسة.

أهداف البحث :

وبناء على ما سبق فقد تبلورت أهداف البحث فيما يلى:

1. التعرف على الأسباب التى دفعت العمالة النسائية الريفية للعمل بالإنتاج الزراعى بمحافظتى الدراسة.
2. التعرف على طبيعة المشكلات الإجتماعية والإقتصادية للعمالة النسائية الريفية بالإنتاج الزراعى بمحافظتى الدراسة.
3. التعرف على مقترحات المبحوثات لحل المشكلات الإجتماعية والإقتصادية للعمالة النسائية الريفية بالإنتاج الزراعى بمحافظتى الدراسة.

الأهمية التطبيقية للبحث:

إن تطوير منظومة الآمان الإجتماعى بمصر هى أحد التوجهات المستقبلية لإستراتيجية التنمية الزراعية، وذلك للحد من الأعباء المعيشية لمحدودى الدخل، والتخفيف من حدة الفقر للنساء الريفيات، وتحسين أوضاع الريف ومستوى معيشة سكانه، ومن ثم يتم الإسترشاد بنتائج هذا البحث والخاصه بالعمالة النسائية الريفية بالإنتاج الزراعى بأجر إلى تطوير آليات الحماية الإجتماعية لهن والتى تعد أحد سبل تحقيق الأمن الإجتماعى للنساء لمواجهة مشكلات العمل بقطاع الزراعة.

الاطار النظرى للبحث:

تمثل الزراعة قطاعاً هاماً من قطاعات الإقتصاد القومى، ويعمل بالزراعة حوالى 27.1% من إجمالي المشتغلين لعام 2012 وساهم قطاع الزراعة بنسبة 13.4% من الناتج المحلى الإجمالى، حيث قطاع الزراعة فى مصر له مكانه هامه فى تشغيل قوة العمل المتاحه فهو يأتى فى المرتبة الثانيه بعد قطاع الخدمات فى إستيعاب العمالة حيث بلغت العمالة الزراعية حوالى 6.4 مليون عامل زراعى وذلك فى عام 2012 غير أنه لا يتوافر لتلك العمالة الزراعية موارد إستثمارية كافيه مما يترتب عليه إنخفاض دخولها وإجورها بالمقارنه بمستوى العمالة فى القطاعات الإنتاجية والخدميه(محمد، وغالى ، 2014: 980).

بينما يأتى قطاع الزراعة فى المرتبة الأولى لإستيعاب العمالة النسائية حيث تعمل بالزراعة 41% من الريفيات، وتؤدى الزيادة المطردة فى نسبة النساء العاملات في مجال العمل غير الرسمي، بما فى ذلك عمل النساء فى مجال الزراعة إلى ظروف معيشية ودخول غير مستقرة بالاضافة إلى تحديات تتعلق بالعمل غير المتكافىء ونقص الحماية الاجتماعية التى ينتج عنها بعض المشكلات الاجتماعية والاقتصادية كل هذا يعرقل تمكين وحماية العاملات بالزراعة ويؤثر سلباً عل تحقيق الإستقرار الإجتماعى والإقتصادى لها (www.albankaldawli.org).

ومن المعلوم أن تحديد وتفسير تلك المشكلات الخاصة بالنساء العاملات بالزراعة يمكينهن من المشاركة بشكل أكبر في أنشطة التنمية وإمكانية توفير فرص عمل لائقه تحت مظلة الحماية الاجتماعية، والتى تعد أحد آليات تحقيق الامن الاجتماعى لهن.

فالأمن الاجتماعي (social security) هو الحماية التي يمنحها المجتمع لأفراده للتغلب على الصعوبات الإقتصادية والإجتماعية حيث توفير مستوي كريم من المعيشة للمواطنين وحمايتهم من المخاطر الإجتماعية والإقتصادية عبر تعزيز قدرات الأسرة والمرأة الفقيرة على الحياة من خلال أربعة مجالات أساسية هي التعليم والصحة،و التدريب المهني،و ممارسة الحقوق الأساسية (Barriento & Maitrot :2010:14) .

أما عن الأمن الاقتصادى ويقصد به حصول المرأة على دخل ثابت كاف لإشباع حاجاتها الأساسية كنتيجة لعملها أو كضمان من الحكومة وهذا يعنى توفير العمل المناسب والأجر المناسب(توفيق، 2013: 11).

ويسعى الأمن الإجتماعى والإقتصادى إلى عدم تعرض النساء إلى التآثر الإجتماعى (Social vulnerability) من خلال تقليل تعرضهن للمشكلات الإجتماعية والإقتصادية ويتم هذا عبر مجموعة من آليات الحمايه الإجتماعية.

فالحماية الإجتماعية (social protection) عبارة عن الإجراءات الحكومية وغير الحكومية التى تتخذ لمواجهة المستويات المنخفضه من الحرمان والعجز، وهى مجموعة من الآليات والأنشطة المترابطة والهادفة إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادى والإجتماعى بتحرير الإنسان من ضغط الحاجة والعوز والحرمان عبر آليات توفير الإحتياجات الاساسية والاندماج المجتمعى وتحسين المكانة الإجتماعية للافراد (وهبة وأخرون، 2017: 11).

وأصبح الأمن الأجتماعى يشكل جزءا هاماً من الجهود الرامية إلى تخفيف الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية والغذائية ومنع أنواع أخرى من الصدمات

التى تحدث بقطاع الزراعة وخاصة للعمالة الزراعية النسائية التى تواجه بالعديد من المشكلات.

وهناك العديد من الدراسات أهتمت بأحوال النساء العاملات فى الزراعة، بصفتهن قطاعاً هاماً من النساء الريفيات، وكان من أبرز نتائج تلك الدراسات مايلى:

- إحتياج العاملات بالزراعة إلى الحماية التشريعية والقانونية نظراً لتعرضهن للإستغلال سواء فى سوق العمل أو فى سوق مستلزمات الانتاج الزراعى أو تسويق المحاصيل الزراعية، هذا بالإضافة إلى القيام بأعمال شاقة وخطيرة، منها عملية خلط وتقليب ورش المبيدات حيث يتعرضن لإصابات مرتبطة بالحمل أغلبها سقوط الحمل (كشك ومرتضى،1999: 62). وفيما يتعلق بأهم المشكلات التى تتعرض لها العاملات بأجر عدم وجود دخل ثابت نظراً لطبيعة عملهن الموسمى،هذا فضلا عن التمييز فى العمل بين النساء والرجال العاملين فى الزراعة، بالإضافة إلى عدم وجود إى نوع من أنواع الضمان الإجتماعى لديهن (خير، 2004: 101). هذا وقد ركز(الضبع، 2012: 385) عن دور الدولة عبر برامج الرعاية الإجتماعية والتي تحصل من خلالها النساء على إعانات مالية لا تحقق لهن أي نوع من الأمن الاجتماعي أو الاقتصادي، فضلا عن أنها لا تضمن لهن أي مستقبل، وقد يرجع هذا إلى أن هناك الكثير من الفئات الإجتماعية لا تشملهن تلك البرامج ، ومن ثم يمكن القول أن هناك قطاعات كثيرة من النساء الفقيرات والمعيلات والعاملات بالزراعة مهمشات وبعيدات عن خطط الدولة المرتبطة بالرعاية الإجتماعية. وقد أوضح(سليمان، 2012: 813)أن 44.4% من العاملات بالزراعة بأن الدخل غير كافى من العمل الزراعى، هذا وعن مدى ملائمة هذا الدخل للجهد المبزول بالعمل الزراعى أشارت 61.3% بأن الدخل غير ملائم للجهد المبزول.

وقد أهتمت بعض من هذه الدراسات بالقصور التشريعى فى حمايتهن، وهو الأمر المتعلق بالجانب القانونى، لذا أستهدف البحث تناول المشكلات من الجانب الإجتماعى والإقتصادى للعاملات بالزراعة حيث أنها مؤشر لمدى توافر أوعدم توافر آليات الحماية الإجتماعية والتى تعد أحد سبل تحقيق الأمن الإجتماعى للنساء العاملات بالزراعة، ومن ثم التمكن من التصدى والتغلب على تلك المشكلات عبر حمايتهن من المخاطر الإجتماعية والإقتصادية؛ حتى لا تتجه العاملات بقطاع الزراعة الى العمل بأنشطة أخرى أكثر إستقراراً و أمناً، ومن ثم تعرض الإنتاج الزراعى فى مصر للخطر.

الطريقة البحثية:

أشتملت الطريقة البحثية على مجالات الدراسة، ونوع الدراسة والمنهج المستخدم، وأدوات جمع البيانات، والأدوات الأحصائية المستخدمة فى البحث، والتعاريف الإجرائية وكيفية قياسها.

اولا: مجالات الدراسة:

1- المجال الجغرافى :

يدور هذا البحث حول قضية هامة وهى عمالة النساء الريفيات بقطاع الإنتاج الزراعى بأجر حيث يتعرضن للكثير من المشكلات الإجتماعية والإقتصادية نظراً لكسب الرزق وفقاً لظروف عمل يفتقد لمعايير الحماية الإجتماعية؛ لهذا تم إختيار محافظات الدراسة وفقاً لعدة معايير، وهى نسبة الأمية للإناث حيث إنخفاض مستوى التعليم يعتبر العامل الأساسي وراء إنتقال الفقر عبر الأجيال نظراً لأنة يحدد مدى تمكّن الأفراد من الحصول على فرص عمل مدره للدخل ، والنسبة المئوية لقوة العمل فى الزراعة، ونسبة الفقر، ومساحة الحيازات وهى المساحة المنزرعة من الأرض الزراعية كمؤشر لإستخدام العمالة الزراعية، وبناء على هذة المعايير تم ترتيب محافظات الجمهورية بعد إستبعاد المحافظات الحضرية وتم إختيار محافظتى بنى سويف والمنيا لإحتلالهما ترتيباً متقدماً وفق المعايير السابقه.

- حيث أحتلت محافظة المنيا المركز الأول بنسبة 52.9% من حيث نسبة الأمية للأناث، يليها محافظة بنى سويف أحتلت المركز الثانى بنسبة 52.2% بعد ترتيب محافظات الجمهورية (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء،2016: 26).
- وتحتل محافظة المنيا المركز الاول من حيث النسبة المئوية لقوة العمل فى الزراعة بنسبة 58.1%، وتحتل محافظة بنى سويف المركز الثانى بنسبة 55.1% (تقرير التنمية البشرية، 2010: 279).
- وتقع محافظة بنى سويف بالمركز الثالث بنسبة 41.5% من إجمالى الفقراء، بينما تحتل محافظة المنيا المركز السادس بنسبة 30.9%من إجمالى الفقراء(تقرير التنمية البشرية، 2010: 275-276).
- هذا وتحتل محافظة المنيا المركز الاول بعد ترتيب محافظات الوجة القبلى من حيث مساحة الحيازات وهى المساحة المنزرعة من الأرض الزراعية بعدد 529361 فدان، بينما تحتل محافظة بنى سويف المركز الخامس من حيث مساحة الحيازات بعدد 342065 فدان حيث معيار المساحة المنزرعة يعد مؤشراً لإستخدام العمالة الزراعية (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، 2017: 31).

ثم تم إختيار مركزيين من بين المراكز الإدارية وقرية من كل مركز بالمحافظتين وفقاً للمعايير السابقة فكان مركز العدوة قرية كفر المغربى بمحافظة المنيا، ومركز الواسطى قرية كوم أبو راضى بمحافظة بنى سويف.

2. المجال البشري وطريقة إختيار العينة:

ونظراً لعدم توافر بيانات عن عدد العمالة النسائية الريفية بالإنتاج الزراعى بأجر تم اللجوء إلى بيان الانشطة الاقتصادية السائدة للاناث فى قوة العمل بكل قرية، وتم تحديد النشاط الزراعى لمعرفة عدد الأناث العاملات بالزراعة فى قوة العمل بكل قرية، وبهذا تعد شاملة البحث، ثم الإستعانة بعدد من الإخبارين (مقاول الانفار) بكل قرية للإستدلال على المبحوثات العاملات بأجر فى الإنتاج الزراعى.

ولتحديد حجم العينة تم الرجوع لبيانات مركز المعلومات بالوحدة المحلية بالقرى المختارة وبلغ عدد الأناث العاملات فى قوة العمل (709) أنثى، يقع منهن (210) أنثى تعمل بنشاط الزراعة بقرية كفر المغربى مركز العدوة محافظة المنيا، وبقرية كوم أبو راضى مركز الواسطى بمحافظة بنى سويف بلغ عدد الإناث العاملات فى قوة العمل (836) يقع منهن (170) أنثى تعمل بنشاط الزراعة، ويمثل هذا العدد (380) مبحوثة شاملة البحث (مركز المعلومات، محافظتى المنيا وبنى سويف ، 2017: بيانات غير منشورة).

ثم تم إستخدام معادلة "كريكسى ومورجان" ((Kerkcie & Morgan 1970 : 607-610) فأصبحت العينة 191 مبحوثة تم توزيعها كنسبة وتناسب لعدد الإناث العاملات بالزراعة فى قوة العمل بكل قرية فأصبحت 105 مبحوثة بقرية كفر المغربى مركز العدوة محافظة المنيا، و 86 مبحوثة بقرية كوم أبو راضى مركز الواسطى محافظة بنى سويف وتم إختيار مفردات العينة بالطريقة العشوائية البسيطة عبر تقسيم القرية الى مربعات والاستعانة بالاخباريين.

3. المجال الزمني:

ويقصد به الفترة الزمنية التي تم خلالها جمع البيانات الميدانية حيث تم جمع البيانات خلال شهر سبتمبر لعام 2017.

ثانيا: نوع الدراسة والمنهج المستخدم: يعتبر هذا البحث من مجموعة الدراسات الوصفيه وهي تعتمد على طريقة المسح الاجتماعي الجزئي بالعينة.

ثالثا: أدوات جمع البيانات: تم جمع البيانات بالمقابلة الشخصية للمبحوثات بإستخدام إستمارة إستبيان تم إعدادها وفقا لأهداف البحث وإختبارها مبدئياً على عشرين مبحوثة، وتم إجراء التعديلات اللازمة، كما إستخدمت الحلقات النقاشية المتعمقة (focus group discussion) بواقع حلقة نقاشية بكل قرية حيث يتراوح أعداد المبحوثات بكل حلقة 8 مبحوثات، بإستخدام دليل مقابلة Schedule تم إعداده مسبقا، وهذا الدليل العلمى تضمن التعرف على المشكلات التى تواجهها العمالة النسائية بالانتاج الزراعى.

رابعا: الأدوات الإحصائية المستخدمة في البحث: إستخدم فى تحليل بيانات البحث العرض الجدولى بالأعداد والتكرارات والنسب المئوية لعرض النتائج.

خامسا: المفاهيم الإجرائية وتعاريفها وكيفية قياسها:

العمالة النسائية الريفية بالإنتاج الزراعى:

هن النساء اللاتى يعملن فى الأعمال الزراعية بمرحلة الإنتاج الزراعى وتشمل (الحرث – الزراعة – التسميد – العزيق- الرى – مقاومة الأفات - الحصاد – الدراس – نقل المحصول- التخزين) وذلك لدى الغير بأجر.

وعن المشكلات الإجتماعية والإقتصادية يعرض البحث ثمانية مشكلات تواجه العمالة النسائية الريفية بالإنتاج الزراعى وهى كالتالى:

1- مدى كفاية الأجر لمتطلبات المعيشة: ويقصد به كفاية الأجر الناتج عن العمل بالزراعة لمتطلبات الحياة المعيشية أو عدم الكفاية، وتم قياسة من خلال كفاية الاجر(للطعام ، والكهرباء، والصحة ، وتعليم الابناء، والملابس، والموصلات ، وإمكانية الادخار) وتم إعطاء الاستجابات (كافى ، غير كافى) الدرجات (1، 0) وتم جمع تلك الدرجات لتعبر عن مدى كفاية الاجر لمتطلبات الحياة المعيشية، وقد تراوح المدى النظرى من صفر كحد أدنى وسبع درجات كحد أقصى، والمدى الفعلى من درجة واحده كحد أدنى وسبع درجات كحد أقصى.
2- عدد ساعات العمل المبذولة: و يقصد به عدد ساعات العمل المبذولة من قبل العمالة النسائية بالإنتاج الزراعى للحصول على الاجر، وإعطاء الاستجابات (8 ساعات يومياً مع فترات للراحة، 8 ساعات يومياً دون فترات للراحة، أكثر من8ساعات يومياً) الدرجات (3 ،2 ،1) على الترتيب نظراً لانة لا يجوز تشغيل العاملات تشغيلاً فعلياً أكثر من ثمانية ساعات فى اليوم أو 48 ساعة فى الأسبوع ، ولا يستمر العمل لأكثر من خمس ساعات متواصلة دون فترة الراحة، وفقا للمادة "80" من قانون العمل 133لسنة1961.
3- العنف ضد العاملات أثناء العمل: ويقصد بة الافعال والممارسات الناتجة من قبل القائم على العمل تجاه العاملات بالزراعة أثناء عملهن فإذا إتسمت الأفعال بنوع من القسوة أو الأهانة فأنة يعد عنف موجه ضدهن متمثل فى العنف الجسدى أو اللفظى وتم قياسة كالتالى:

أ- العنف الجسدي: ويعني إستخدام القوة الجسدية نحو العاملات بالزراعة متمثل في الإستجابات التالية (الضرب بالعصا، الركل، الصفع، اللكم، الدفع لمسافة بعيدة، الطرح أرضاً) وإعطاء المبحوثة درجة واحدة عند حدوث أياً من الإستجابات السابقة وتم جمع تلك الدرجات لتعبر عن درجة حدوث عنف جسدي للمبحوثة من قبل صاحب العمل وقد تراوح المدى من درجة كحد أدنى وست درجات كحد أقصى.

ب- العنف اللفظي: ويعني إستخدام ألفاظ محرجة تقال للعاملة أو عدم الاحترام والتقدير لها، متمثل في

الإستجابات التالية (نعتها بألفاظ بذيئة، إبداء الإعجاب بها ببعض الكلمات، السخرية منها، الصراخ عليها، مقاطعتها عندما تتحدث، الضحك على حديثها) وتم إعطاء المبحوثة درجة واحدة عند حدوث أياً من الإستجابات السابقة وتم جمع تلك الدرجات لتعبر عن درجة حدوث عنف لفظى للمبحوثة من قبل صاحب العمل، وقد تراوح المدى من درجة كحد أدنى وست درجات كحد أقصى.

4- التعرض للمخاطر المهنية: ويقصد بة مدى تعرض العاملات بالزراعة لبعض المخاطر المهنية نتيجة للعمل بالزراعة وتتمثل تلك المخاطر كما أوضحتها أدارة الصحة المهنية بوزارة الصحة والسكان www.mohp.gov.eg كالتالى:

أ. المخاطر الطبيعية: حيث التعرض الى الحرارة و البرودة وأشعة الشمس وخاصة الاشعة فوق البنفسجية حيث يؤدى التعرض المستمر لها إلى (إحمرار الجلد مع ظهور فقاعات وحروق بالجلد مصحوبة بحكة وتقشير بالطبقة الخارجية،و الشعور بالخمول والهبوط) وسؤال المبحوثة عن التعرض لتلك المخاطر من عدمة وإعطاء الاستجابات(نعم ، لا) الدرجات (1، 0) للترميز فقط.

ب. المخاطر الكيميائية : وتتمثل فى المبيدات والمخصبات والمطهرات والمواد الكيميائية حيث التعرض لها يؤدى الى حدوث تشوية الاجنه أو الاجهاض أو حدوث سرطان الثدى أوالرحم وسؤال المبحوثة عن التعرض لتلك المخاطر من عدمة وإعطاء الاستجابات(نعم ، لا) الدرجات (1، 0) للترميز فقط.

ت. المخاطر البيولوجية : وينتج عنها بعض الامراض الناتجة عن التعامل مع الحيوانات، أو التسمم الناتج عن سموم الثعابين والعقارب،أو الامراض المنقولة عن طريق التربة مثل بعض الفطريات،والامراض الناتجة عن تلوث المياة مثل البلهارسيا وامراض المعدة، أو الغبار العضوي مثل غبار القمح والقش والشعير والبقول وهى تسبب أنواعاً مختلفة من الحساسية مثل حساسية الانف والربو وحساسية الجلد) وسؤال المبحوثة عن التعرض لتلك المخاطر من عدمة وإعطاء الاستجابات(نعم ، لا) الدرجات (1، 0) للترميز فقط.

ث. -المخاطر الميكانيكية: وهى الاصابات التى تحدث نتيجة استعمال الالات الزراعية من جروح وسؤال المبحوثة عن التعرض لتلك المخاطر من عدمة وإعطاء الاستجابات (نعم ، لا) الدرجات (1، 0) للترميز.

5. البطالة الاجبارية للعاملات بالزراعة: وتسمى الاضطرارية وهي التي تحدث عندما يجبر فيها العامل على ترك عمله من قبل صاحب العمل أي دون إرادته مع أنه راغب و قادر على العمل وفقا لمعايير منظمة العمل الدولية www.ilo.org/public/region/beirut/decent/index.htm

وتم قياسها بسؤال المبحوثة هل تم إجبارها على على ترك عملها لأي سبب من الأسباب بالرغم من رغبتها في الاستمرار فيه ورضاها عن الأجر الذي تتقاضاه وإعطيت الإستجابات (نعم ، لا) الدرجات (1 ، 0) على التوالى للترميز مع معرفة من القائم باجبارهن على ترك العمل حيث أنه فى حالة ذكر أى شخص أخر غير صاحب العمل لا تعد بطالة إجبارية.

6. فجوة الاجور بين الجنسين: ويقصد به أن يكون هناك إختلاف فى معدل أجر الرجل و المرأة بنفس العمل بالزراعة، وتم سؤال المبحوثة عن وجود إختلاف فى الأجر بين كل من الرجل والمرأة بنفس العمل بالإنتاج الزراعى وإعطاء الاستجابات (نعم ، لا) الدرجات (1، 0) للترميز فقط.

7. تعرض الأبناء للعنوسة: ويقصد بة تعرض أبناء المبحوثة للعنوسة وعدم الاقبال على زواجهن من أبناء القرية نظراً لعمل الام بأجر بالإنتاج الزراعى. وتم قياسة بسؤال المبحوثة هل عمل الام بأجر بالإنتاج الزراعى من أحد أسباب تأخر زواج الفتيات وإعطاء الإستجابات (نعم ، لا) الدرجات (1، 0) للترميز فقط.

8. عدم الموائمة بين العمل ورعاية الأبناء: ويقصد بة عدم القدرة على توفير أركان ودعائم رعاية الأبناء تعليماً وصحياً من متابعة وتوفير الأموال اللازمة نظراً للعمل بأجر بالإنتاج الزراعى، وتم قياسة بسؤال المبحوثة بقدرتها من عدمه على(الحرص على مذاكرة الأبناء لدروسهم، توفير المكان المناسب للمذاكره، توفير الأموال اللازمة لمصاريف الدراسة، الحرص على تعليم الفتيات، القدرة على المكوث بجانب الأبناء فى حالة المرض وترك العمل، توفير المال اللازم لشراء الادوية) وإعطاء الإستجابات(نعم ، لا) الدرجات (1، 0) وتم وتم جمع تلك الدرجات لتعبر عن الموائمة بين العمل ورعاية الأبناء تعليميا وصحيا، وقد تراوح المدى النظرى من صفر كحد أدنى وست درجات كحد أقصى، والمدى الفعلى من درجة واحده كحد أدنى وست درجات كحد أقصى.

سادساً: متغيرات وصف عينة البحث:

1. السن الحالى: ويقصد به العمر الحالي للمبحوثة مقاساً بعدد السنوات الخام للعمر.
2. تعليم المبحوثة : ويقصد به عدد سنوات التعليم الرسمي التي أتمتها المبحوثة وعبر عنه بالرقم الخام.
3. الحالة الاجتماعية: ويقصد بها الحالة الزواجية للمبحوثة متزوجة- مطلقة- أرملة- لم تتزوج - مهجوره ويقصد" بها المرأة المتزوجة التى تم تركها دون إنفصال قانونى".
4. أجرة العمل اليومى للمبحوثه: وتم قياسه من خلال حساب الدخل النقدى اليومى الناتج عن العمل وإستخدام الرقم الخام النهائي.

5. رغبتها فى الاستمرار بالعمل: هل تريد الإستمرار فى العمل الزراعى بأجر أم تفضل عدم العمل بالزراعة وإعطاء الإستجابات (نعم، لا) الدرجات (1 ، 0) على التوالى للترميز فقط.
6. إصابات العمل: ويقصد بة التعرض لبعض الاصابات نتيجة العمل فى الزراعة وإعطاء الاستجابات (نعم، لا) الدرجات (1 ، 0) على التوالى للترميز فقط.
7. نوع إصابة العمل : ويقصد بة تحديد للأصابة من كسور أو حمى نتيجة للتعرض للشمس أو التعرض للدغات الثعابين وإعطاها أرقام (1، 2، 3) للترميز فقط.
8. درجة إمتلاك المهارات: ويقصد بة إتقان المبحوثة لعدد من المهارات التى تستخدمها لإدرار دخل مادى اليها وتم قياسة بالسؤال عن ما تتقنة المبحوثة وتعمل بة وإعطائها درجة عن كل مهارة تذكر
9. متوسط تعليم أفراد الأسرة: ويقصد به المستوى التعليمي لأفراد الأسرة، ويتم قياسه بجمع عدد سنوات التعليم لكل أفراد الأسرة وقسمتها على عدد أفراد الأسرة في سن التعليم.
10. الحصول على معاش: ويقصد بة حصول المبحوثة على مساعدة مالية متمثلة فى الحصول على معاش وتم قياسة من خلال الاستجابات (نعم ، لا) وإعطائها الدرجات(1، 0) للترميز فقط.
11. عدد الافراد المعالين بالاسرة: أي الافراد التى تقل أعمارهم عن 15 سنة أو أكبر من 64 سنة بالاسرة أو غير القادرين على العمل بسبب المرض أو العجز أو البطالة وتقوم المبحوثة بإعالتهم وعبر عنة بالرقم الخام لعدد الافراد.
12. الدخل الشهرى للمبحوثة: تم قياسه من خلال حساب مجموع الدخول النقدية الناتجة عن جميع الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها المبحوثة وتم حصرها شهرياً وإستخدام الرقم الخام النهائي.

وصف عينة البحث:

تشير النتائج الواردة بجدول (1) إلى توزيع المبحوثات وفقاً لبعض خصائصهن التى تناولها البحث ومنها السن الحالى للمبحوثات حيث تشير النتائج إلى أن ما يزيد عن نصف العينة (61%) تقعن في فئة(19- لأقل من 23) سنة فى حين وقع (37%) من المبحوثات فى الفئة العمرية من(23-لأقل من27) سنة، وعن تعليم المبحوثة أوضحت النتائج إلى أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة (97%) لاتقرأ ولا تكتب، وعن الحالة الإجتماعية أوضحت النتائج ما يزيد عن نصف العينة (61%) من المبحوثات متزوجات، مقابل (26%) من المبحوثات مطلقات، و(10%) من المبحوثات مهجورات.

وهو ما يمكن الإستدلال منة على صغر عمر المبحوثات وزواجهن مبكراً حيث وقوع أكثر من نصف العينة فى فئة العمر(من19- لأقل من 23سنة) ومتزوجات حيث مشكلة الزواج المبكر والحمل والانجاب ومن ثم يكون السبب المنطقي هو عدم إستكمالهن للتعليم أو حتى الدخول فى المراحل الاولى منه حيث أوضحت النتائج وجود (97%) من المبحوثات لا تستطيع القراءة والكتابة.

أما عن إمتلاك المهارات تشير النتائج الواردة بجدول (1) إلى أن (98%) من المبحوثات لا يمتلكن إلا مهارة الزراعة فقط مقابل (2%) يمتلكن مهارة تصنيع منتجات الألبان بجانب الزراعة، وعن عدد الأفراد المعالين بالأسرة تشير نتائج الجدول (1) أن ثلاثة أرباع العينة (75%) من المبحوثات تعول من (8-6 أفراد) بالأسرة.

وهو ما يوضح ما تعانية النساء العاملات بالزراعة بأجر من فقر المهارات المصاحب بزيادة الأحمال الإقتصادية على عاتقها من حيث إعالة من (6- 8 أفراد) بالأسرة.

وعن الدخل الشهرى أوضحت نتائج جدول (1) إلى أن أكثر من نصف العينة (52%) يقعن فى فئة (من800- لأقل من 1200 جنيها شهرياً)، مقابل (42%) من المبحوثات تقعن فى فئة (من 400- لأقل من 800 جنيها شهريا)، وعن أجرة العمل اليومى تشير النتائج إلى أن ما يقرب من ثلاثة أرباع العينة (71%) يقعن فى فئة (50 جنيهاً يومياً) مقابل (26%) فى فئة (80 جنيها يومياً)، وعن عدد أيام العمل الشهرية أوضحت نتائج جدول (1) إلى أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة (80%) يقعن فى فئة (من 9-14) يوم عمل بالشهر، مقابل (11%) يقعن فى فئة (15) فأكثر يوم عمل بالشهر، وهو ما يوضح إنخفاض المستوى الإقتصادى للمبحوثات حيث موسمية الأعمال ووقوع أكثر من نصف العينة فى فئة من (9-14 يوم) عمل بالشهر مقابل 50 جنيها فى اليوم الواحد فى ظل إرتفاع الأسعار وزيادة إحتياجات الأبناء، وزيادة عدد الأفراد المعالين بالأسرة.

أما عن متوسط تعليم أفراد الأسرة توضح النتائج الواردة بالجدول (1) الى أن ما يزيد عن ثلاثة أرباع العينة (86%) يقعن فى فئة من (1- 4) سنوات، وفيما يتعلق بالحصول على المعاشات أوضحت النتائج أن(41%) من المبحوثات تحصل على معاش سواء كان معاش الأرامل أوالمطلقات أومعاش تكافل وكرامة، مقابل (59%) لا تحصلن على معاشات.

كما أوضحت نتائج جدول (1) إلى أن(81%) من المبحوثات ليس لديهن الرغبة فى الإستمرار بالعمل الزراعى بأجر ، وعن إصابات العمل أوضحت النتائج إلى أن أكثر من نصف العينة (61%) تعرضن للإصابات أثناء العمل حيث تتراوح ما بين حمى نتيجة التعرض للشمس بنسبة (29%)، وكسور بنسبة (11%)، ولدغ الثعابين بنسبة (21%).

ويمكن الإستدلال من نتائج وصف عينة الدراسة عن عدم رغبة المبحوثات بالإستمرار بالعمل نظراً للإصابات أثناء العمل من كسور والتعرض للحمى وهو ما يوضح مصاعب العمل بأجر بالانتاج الزراعى فى ظل إنخفاض

الأجور وزيادة عدد ساعات العمل وغياب الحماية الصحية والمهنية لهن ببيئة العمل.

جدول (1) توزيع المبحوثات وفقاً لبعض خصائصهن الشخصية

السن الحالى	عدد	%	أجرة العمل اليومى	عدد	%
(19- لأقل من 23) سنة	116	61	50 جنيها(وردية عمل واحدة)	136	71
(23- لأقل من 27) سنة	71	37	80 جنيها(ورديتن عمل)	55	29
(27 فأكثر) سنة فأكثر	4	2	**متوسط تعليم افراد الاسرة**		
تعليم المبحوثة			(1- 4) سنة	164	86
لا تقرأ ولا تكتب	185	97	(5- 8) سنة	21	11
(1- 2) سنوات	2	1	(9 فاكثر) سنة	6	3
(3- 4) سنوات	4	2	**الحصول على معاشات**		
الحالة الاجتماعية			نعم	78	41
متزوجة	116	61	لا	113	59
مطلقة	49	26	**رغبتها فى الاستمرار بالعمل**		
أرملة	6	3	لا	155	81
*مهجورة	20	10	نعم	36	19
امتلاك مهارات			**اصابات العمل**		
الزراعة	187	98	نعم	116	61
عمل منتجات الالبان	4	2	لا	75	39
عدد الافراد المعالين بالاسرة			**نوع الاصابة**		
(3- 5)	38	20	حمى من التعرض للشمس	55	29
(6- 8)	143	75	الكسر	21	11
(9 فاكثر)	10	5	لدغ الثعبان	40	21
الدخل الشهرى للمبحوثة			**عدد أيام العمل الشهرية**		
(400- لأقل من 800)	81	42	(3- 8)	17	9
(800- لأقل من 1200)	99	52	(9- 14)	153	80
(1200 فأكثر)	11	6	(15 فاكثر)	21	11
الاجمالى	191	100	الاجمالى	191	100

المصدر : جمعت وحسبت من إستمارات الإستبيان

*مهجورة : يقصد بها المرأة المتزوجة والتى تم تركها من قبل الزوج دون إنفصال قانونى.

النتائج ومناقشتها

اولاً: التعرف على الأسباب التى دفعت العمالة النسائية الريفية للعمل بالإنتاج الزراعى بمحافظتى الدراسة.

بتحليل الأسباب التى دفعت المبحوثات إلى العمل بأجر بالإنتاج الزراعى وجد أن فقر الدخل والمهارات والفرص متمركز فى كافة الأسباب وهو ما يمكن توضيحه كالتالى:

أشارت المبحوثات كما هو موضح بجدول (2) إلى أن (96%) لم يمتلكن أرض زراعية لهذا تم اللجوء إلى العمل بأجر بالإنتاج الزراعى، بينما أشارت (95%) من المبحوثات نظراً لفقر الأسرة تعمل بأجر بالإنتاج الزراعى، فى حين أشارت (88%) من المبحوثات أن أحد الأسباب هو العمل لتوفير الغذاء يومياً للأبناء، وهو ما يوضح فقر الدخل النقدى لديهن النابع عن الفجوة بين الجنسين فى الإمكانيات والفرص المتاحة ومن ثم إنخفاض المستوى المعيشى للنساء وهو أحد الاسباب الدافعة للعمالة النسائية للعمل بأجر بالإنتاج الزراعى وهو ما أتفق مع (تقرير التنمية البشرية، 2016 : 16) الذى أشار إلى أن الفوارق بين الجنسين متمثلة فى الفجوات القائمة بالإمكانيات والفرص المتاحة وأن التقدم لا يزال بطيئاً لتحقيق الإنصاف.

بينما أشارت النتائج الواردة بجدول (2) إلى أن (76%) من المبحوثات لا يعرفن غير مهنة الزراعة وهو ما يسمى بفقر المهارات النابع عن إنخفاض المستوى التعليمى لهن، حيث فرصة الحصول على عمل غير مهنة الزراعة يتطلب مهارات عديدة لا يمتلكها العديد من فقراء

الريف نظراً لإنخفاض المستوى التعليمى، وهو ما أشار اليه تقرير(التنمية الريفية، 2016: 25،67) حيث مدى أهمية التعليم الذى يؤدى الى تنمية المهارات وتعزيز قدرات النساء الريفيات، للنجاح في العمل الزراعي وغير الزراعى.

وقد أوضحت نتائج جدول (2) أن (31%) من المبحوثات أشارت إلى أن أحد الأسباب للعمل بالزراعة عدم رغبة الزوج للعمل بأجر بالإنتاج الزراعى والرغبه بالهجرة الداخلية لبعض المحافظات والعمل بأنشطة البناء، وهو ما يمكن تفسيرة فى إطار مشكلات المرأة المعيلة حيث القيام بتحمل مسؤليات رب الاسرة، هذا بالإضافة إلى ما يسمى" بتأنيث الزراعة " وهو ما أتفق مع تقرير (مكتب العمل الدولى، 2008: 18) والذى أرجع تأنيث العمل الزراعى إلى عزوف الرجال وميلهم إلى مغادرة المناطق الريفية والعمل بأنشطة غير زراعية.

جدول (2): توزيع المبحوثات وفقاً للاسباب التى دفعت العمالة النسائية الريفية للعمل بالإنتاج الزراعى

الاسباب	تكرار N=191	%	الترتيب
عدم إمتلاك أرض زراعية	183	96	1
فقر الاسرة	181	95	2
نعمل لتوفير الغذاء يومياً للابناء	168	88	3
لا نعرف غير مهنة الزراعة	145	76	5
عدم رغبة الزوج للعمل بالزراعة ورغبتة بالهجرة الداخلية	59	31	6
كثرة الابناء ورغبتها فى توفير المال لهم	160	84	4
توريث مهنة العمالة الزراعية من الاهل	21	11	7
أعمل للقدرة على تعليم ابنائى	11	6	8
إجبارى على العمل من قبل الزوج	6	3	9

المصدر : جمعت وحسبت من إستمارات الاستبيان

بينما أوضحت النتائج بجدول (2) أن (84%) من المبحوثات أشارت إلى أن أحد الأسباب الدافعة للعمل بأجر بالإنتاج الزراعى كثرة الأبناء ورغبتهن بتوفير المال لهم، بينما (11%) ذكروا بأنها المهنة التى تم توريثها لهن من قبل الأهل وهو ما يدخل ضمن نطاق توريث الفقر، وقد أوضحت (6%) من المبحوثات للقدرة على تعليم الأبناء وهى نسبة منخفضة تشير إلى إنخفاض قيمة التعليم والعلم لديهن.

وهو ما يمكن تفسيرة فى إطار الأثر السلبى للعمالة النسائية بالإنتاج الزراعى على أبنائهن حيث أنهن يقضين أوقاتاً طويلة خارج المنزل مما يؤثر على الأبناء خاصة من الناحية التعليمية، بالإضافة إلى إصطحاب الأبناء إلى الحقل للمساعدة فى بعض الأعمال مما يؤثر على مدى إستمرارهم فى المراحل التعليمية وهو ما أتفق مع نتائج (خير، 2004: 101).

وفى إطار تلك النتائج والمعطيات يمكن التوصل الى أن إنخفاض مستوى التعليم يعتبر العامل الأساسي وراء إنتقال الفقر وتوريثة عبر الأجيال نظراً لأنة يحدد مدى تمكّن الأفراد من الحصول على فرص عمل مدره للدخل من عدمه وهو ما أتفق مع (تقرير التنمية الريفية، 2016: 67). هذا وجاءات أقل نسبة (3%) من المبحوثات أوضحت أن أحد الأسباب للعمل نظراً لإجبارهن من قبل الزوج.

ثانياً : التعرف على طبيعة المشكلات الإجتماعية والإقتصادية للعمالة النسائية الريفية بالإنتاج الزراعى بمحافظتى الدراسة.

1: **فيما يتعلق بمشكلة مدى كفاية الأجر لمتطلبات المعيشة.**

تشير النتائج الواردة بجدول (3) والخاصة بتوزيع المبحوثات وفقاً لطبيعة مشكلة مدى كفاية الأجر لمتطلبات المعيشة إلى أن (91%) من المبحوثات تقع فى المستوى

المنخفض من مدى كفاية الأجر لمتطلبات الحياة المعيشة، وهو ما يمكن تفسيرة فى ظل عدد أيام العمل الشهرية حيث أوضحت نتائج جدول (1) إلى أن 80% من المبحوثات يعملن لمدة من (14-9 يوم فقط شهرياً) ومن ثم عدم القدرة على سداد متطلبات الحياة المعيشية نظراً لعدم ثبات الدخل وعدم إستمراريتة وإنخفاض قيمتة المادية، وهو ما يوكده تواجد مايقرب من نصف العينة فى فئة الدخل الشهرى (من 400-700 جنيها شهرياً) فى ظل تواجد من (8-6 افراد) بالأسرة تقوم المبحوثة بإعالتهم وكافة تلك المتغيرات محاطة بغياب آليات تحقيق مناخ الأمن والأمان الاجتماعى للعاملات بأجر بالزراعة حيث عدم وضع حد أدنى للأجور يتناسب مع متطلبات الحياة المعيشية وإستثنائهن من حماية مظلة قانون العمل.

2 : فيما يتعلق بمشكلة عدد ساعات العمل المبذولة.

تشير النتائج الواردة بجدول (4) والخاصة بتوزيع المبحوثات وفقاً لطبيعة مشكلة عدد ساعات العمل المبذولة الى أكثر من نصف العينة (63%) من المبحوثات يعملن أكثر من 8 ساعات وهو ما يمكن تفسيرة فى إطار جانبين:

جدول (3): توزيع المبحوثات وفقاً لمشكلة مدى كفاية الاجر لمتطلبات المعيشة

طبيعة المشكلة	عدد	%
مستوى منخفض (1- 2) درجة	174	91
مستوى متوسط (3- 4) درجة	11	6
مستوى مرتفع (5 فاكثر) درجة	6	3
الاجمالى	191	100

المصدر : جمعت وحسبت من إستمارات الاستبيان

جدول (4): توزيع المبحوثات وفقاً لطبيعة مشكلة عدد ساعات العمل المبزولة

طبيعة المشكلة	عدد	%
8 ساعات مع فترات للراحة	71	37
8 ساعات دون فترات للراحة	0	-
أكثر من 8 ساعات	120	63
الاجمالى	191	100

المصدر : جمعت وحسبت من إستمارات الاستبيان

أ: رغبة المبحوثة بزيادة الأجر اليومى لها عن طريق زيادة عدد ساعات العمل لكفاية متطلبات الابناء نظراً لإنخفاض قيمة الاجر اليومى وإنخفاض عدد أيام العمل الشهرية.

ب: عدم وجود رقابة قانونية على صاحب العمل ومن ثم زيادة عدد ساعات العمل لإنهاء متطلبات العمل الحقلى دون النظر الى المجهود البدنى المبذول من قبل العاملات بالزراعة، هذا بالإضافة إلى محاولة تعويض فقدان اليد العاملة من الرجال بالانتاج الزراعى نظراً لعزوفهم عن هذا العمل طلباً للهجره.

3 : فيما يتعلق بمشكلة العنف ضد العاملات أثناء العمل.

تشير النتائج الواردة بجدول (5) والخاصة بتوزيع المبحوثات وفقاً لطبيعة مشكلة العنف ضد العاملات أثناء العمل إلى أن أكثر من نصف العينة (60%) يقعن فى المستوى المنخفض من العنف الجسدى الموجه للمبحوثات، وهو ما يمكن تفسيرة فى ظل بعض العادات والتقاليد بالريف المصرى من حيث عدم التعرض للعنف الجسدى للعاملات بالزراعة خوفاً من المساءلة الإجتماعية بالقرية.

فى حين أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة (81%) من المبحوثات يقعن فى المستوى المرتفع من العنف اللفظى الموجه للعمالة النسائية بالانتاج الزراعى، وهو ما يمكن تفسيرة بأنة أصبح لغة الحوار للعاملات بالزراعة نظراً لعدم وجود أى نوع من الرقابة بالاماكن التى يعملن بها، وأنهن عرضة لإنتهاك حقوقهن فى العمل نظراً لغياب آليات تحسين المكانة الإجتماعية والإرتقاء بالجانب الإنسانى للعاملات بالزراعة من حيث الحصول على عمل لائق لهن وتقليل التعرض للمخاطر المهنية.

4 : فيما يتعلق بمشكلة التعرض للمخاطر المهنية.

تشير النتائج الواردة بجدول (6) والخاصة بتوزيع المبحوثات وفقاً لطبيعة مشكلة التعرض للمخاطر المهنية إلى أن(100%) من المبحوثات يتعرضن للمخاطر

الطبيعية المتمثلة فى حرارة الشمس والبرودة وما ينتج عنها من أمراض عديدة وهو ما يمكن تفسيرة فى ظل طبيعة ومشقة العمل بالزراعة حيث الاماكن المتسعه والمتفرقه وعدم القدرة على الاحتماء من أشعة الشمس أو البرودة.

وعن المخاطر الكيمائية اوضحت نتائج جدول (6) أن أكثر ثلاثة أرباع العينة (77%) لا يتعرضن للمخاطر الكيمائية المتمثلة فى رش المبيدات والاسمدة، وهو ما يمكن تفسيرة بالعمالة المتخصصه حيث المخاطر الكيمائية موجودة فى مقاومة الأفات والحشرات، ومن ثم وجود عمال متخصصون من الرجال فى رش المبيدات، وعلى الرغم من هذا فهناك نسبة ليست بالقليلة وهى (23%) من المبحوثات تعرضن للمخاطر الكيمائية من حيث قيامهن بصنع السماد البلدى ومن ثم التعرض للأمراض الناتجة عن تعامل الانسان مع الحيوانات أو الطيور.

جدول (5): توزيع المبحوثات وفقاً لطبيعة مشكلة العنف ضد العاملات أثناء العمل

طبيعة المشكلة	عدد	%
العنف الجسدى		
مستوى منخفض (1- 2) درجة	114	60
مستوى متوسط (3- 4) درجة	34	18
مستوى مرتفع (5- 6) درجة	43	22
الاجمالى	191	100
العنف اللفظى		
مستوى منخفض (1- 2) درجة	15	8
مستوى متوسط (3- 4) درجة	21	11
مستوى مرتفع (5- 6) درجة	155	81
الاجمالى	191	100

المصدر : جمعت وحسبت من إستمارات الاستبيان

جدول (6): توزيع المبحوثات وفقاً لطبيعة مشكلة التعرض للمخاطر المهنية

طبيعة المشكلة	عدد	%
المخاطر الطبيعية		
نعم	191	100
لا	0	0
الاجمالى	191	100
المخاطر الكيمائية		
نعم	44	23
لا	147	77
الاجمالى	191	100
المخاطر البيولوجية		
نعم	178	93
لا	13	7
الاجمالى	191	100
المخاطر الميكانيكية		
نعم	166	87
لا	25	13
الاجمالى	191	100

المصدر : جمعت وحسبت من إستمارات الاستبيان

وفيما يخص المخاطر البيولوجية تشير النتائج الواردة بجدول (6) أن (93%) من المبحوثات تم إصابتهن بحساسية الصدر والعين نظراً لتطاير الغبار أثناء الدراس، ولدغات الثعابين والعقارب، أما عن المخاطر الميكانيكية تشير النتائج إلى أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة (87%) يتعرضن للمخاطر الميكانيكية من جروح وكسور وهو ما يمكن تفسيرة بغياب وسائل الحماية والسلامة المهنية للعاملا بالزراعة، وهو ما أتفق مع تقرير(مكتب العمل الدولى، 2007: 91) حيث أشار إلى أن الزراعة تشكل إحدى المهن الثلاث التى تنطوى

على أكبر قدر من الخطورة إلى جانب البناء والتعدين، ورغم الطبيعة الخطرة للعمل الزراعى الا أنه تم إستثنائة من اللوائح المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية للعاملين به.

5 : فيما يتعلق بمشكلة البطالة الإجبارية للعاملات بالزراعة.

تشير النتائج الواردة بجدول (7) والخاصة بتوزيع المبحوثات وفقاً لطبيعة مشكلة البطالة الإجبارية للعاملات بالزراعة إلى أن أكثر من نصف العينة (59%) لم يتم إجبارهن على ترك العمل، وهو ما يمكن تفسيرة برغبة صاحب العمل فى إنجاز متطلبات خدمة أرضه ومحصوله فى ظل ندرة العمالة النسائية ببعض المواسم وخاصة فى فصل الشتاء حيث إنتشار المحاصيل التى تتطلب إحتياج العديد من العمالة سواء فى الزراعة أو الحصاد، بالإضافة إلى رخص العمالة الزراعية النسائية مقارنة بعمالة الرجال، وكذلك لهجرة العمالة من الرجال إلى المدن أو الهجرة الخارجية للعمل بمهن أخرى أكثر دخلاً، ولكن هذا لا يغفل وجود نسبة ليست بالقليلة (41%) من المبحوثات تعرضن لإجبارهن لترك العمل وهو ما يمكن تفسيرة بغياب الرقابة لحقوق العاملين بالزراعة.

6 : فيما يتعلق بمشكلة فجوة الأجور بين الجنسين.

تشير النتائج الواردة بجدول (8) والخاصة بتوزيع المبحوثات وفقاً لطبيعة مشكلة فجوة الأجور بين الجنسين إلى أن (91%) من المبحوثات يتعرضن لفجوة الأجور بين الرجل والمرأة لصالح الرجل على الرغم من القيام بنفس العمل، وهو ما يمكن تفسيره فى ظل ما يسمى (Gender Blindness) وهو عدم المقدرة على ملاحظة وجود أدوار ومسئوليات للنوع الاجتماعى يحددها الجنس البشرى، وليس القيم والاعراف السائدة بالمجتمع حيث التبرير بأنة رجل أذن يأخذ أجر أعلى من المرأة.

جدول (7) توزيع المبحوثات وفقاً لطبيعة مشكلة البطالة الإجبارية للعاملات بالزراعة

طبيعة المشكلة	عدد	%
تم إجبارها	78	41
لم يتم إجبارها	113	59
الاجمالى	191	100

المصدر : جمعت وحسبت من إستمارات الاستبيان

جدول (8): توزيع المبحوثات وفقاً وفقاً لطبيعة مشكلة فجوة الأجور بين الجنسين

طبيعة المشكلة	عدد	%
يوجد فرق فى الاجور	174	91
لا يوجد فرق فى الاجور	17	9
الاجمالى	191	100

المصدر : جمعت وحسبت من إستمارات الاستبيان

7 : فيما يتعلق بتعرض الأبناء للعنوسة.

تشير النتائج الواردة بجدول (9) والخاصة بتوزيع المبحوثات وفقاً لطبيعة مشكلة تعرض الأبناء للعنوسة إلى أن (58.4%) من المبحوثات لم يواجهن مشكلة تعرض الأبناء للعنوسة، مقابل (14.6%) من المبحوثات واجهن مشكلة تعرض الأبناء للعنوسة، وهو ما يمكن تفسيرة فى إطار الأسباب التى ذكرتها المبحوثات بأن العمل بأجر بالزراعة هو من ضمن الأعمال المنخفضة المكانة الإجتماعية بالقرية والتى تشير إلى فقر الأسرة ومن ثم عدم الرغبة فى مصاهرة بناتهن مدعومة ببعض الرواسب الثقافية من العادات والتقاليد.

8 : فيما يتعلق بمشكلة الموائمة بين العمل ورعاية الأبناء.

تشير النتائج الواردة بجدول (10) والخاصة بتوزيع المبحوثات وفقاً لطبيعة مشكلة الموائمة بين العمل ورعاية الأبناء إلى وقوع أكثر من ثلاثة أرباع العينة (86%) من المبحوثات فى المستوى المنخفض من المقدرة على الموائمة بين العمل ورعاية الأبناء،أى ضعف القدرة على الموائمة وهو ما يمكن تفسيرة فى ظل عدد من المتغيرات تشكل عباء جسدياً ونفسياً على العمالة النسائية الريفية متمثلة فى عدد ساعات العمل المرتفعة والأجور المنخفضة وظروف العمل الشاقة، وزيادة عدد الأفراد المعالين بأسرة المبحوثة محاطه بمستوى معيشى منخفض وأمية وفقر وأعباء منزلية عديده مطالبه بإنجازها مما يثقل عليها عدم القدرة على الموائمة بين العمل ورعاية الابناء.

جدول (9): توزيع المبحوثات وفقاً وفقاً لطبيعة مشكلة تعرض الابناء للعنوسة

طبيعة المشكلة	عدد	%

تعرض الابناء للعنوسة	28	14.6
لا يتعرض الابناء للعنوسة	163	85.4
الاجمالى	191	100

المصدر : جمعت وحسبت من إستمارات الاستبيان

جدول (10): توزيع المبحوثات وفقاً وفقاً لطبيعة مشكلة الموائمة بين العمل ورعاية الأبناء.

طبيعة المشكلة	عدد	%
مستوى منخفض (1- 2)	164	86
مستوى متوسط (3- 4)	6	3
مستوى مرتفع (5- 6)	21	11
الاجمالى	191	100

المصدر : جمعت وحسبت من إستمارات الاستبيان

ثالثاً: التعرف على مقترحات المبحوثات لحل المشكلات الإجتماعية والإقتصادية للعمالة النسائية الريفية بالإنتاج الزراعى بمحافظتى الدراسة.

تشير النتائج الواردة بجدول (11) والخاصة بتوزيع المبحوثات وفقاً لمقترحاتهن لحل المشكلات الإجتماعية والإقتصادية الى النتائج التالية :

أ. مقترحات المبحوثات لحل مشكلة مدى كفاية الأجر لمتطلبات المعيشية فقد أوضحت النتائج بجدول (11) إلى أن(87%) من المبحوثات أشارت إلى زيادة الأجور اليومية للعمالة الزراعية، فى حين أن (34%) من المبحوثات أشارت إلى توزيع أراضى زراعية على النساء الفقيرات كمصدر للدخل، وأوضحت (23%) من المبحوثات زيادة المبلغ المالى من برنامج تكافل وكرامة، بينما ذكرت (17.8%) من المبحوثات تعليم النساء مهارات صناعية غذائية لزيادة الدخل، وجاءات نسبة (11%) من المبحوثات إقترحن زيادة معاشات الارامل والمطلقات، فى حين ذكرت (5.7%) من المبحوثات تعليم أبناء العمالة النسائية الريفية بالمجان.

وهو ما يمكن تفسيره بعدم إعتماد المبحوثات كلياً على المعاشات أو برامج الضمان الإجتماعى لتحسن مستوى معيشتهن، حيث توضح النسب المرتفعة من مقترحات المبحوثات إلى رغبتهن فى زيادة الاجور اليومية للعمالة الزراعية حيث وضع حد أدنى للأجور، هذا بالإضافة إلى إقتراح الحصول على أرض زراعية والقيام بزراعتها وهى أحد آليات الحماية الإجتماعية المقترحة من قبلهن.

ب. مقترحات المبحوثات لحل مشكلة زيادة عدد ساعات العمل المبذولة فقد أظهرت النتائج بجدول (11) إلى أن (43%) إقترحن زيادة عدد ساعات العمل مقابل الزيادة المالية المناسبة، و(21%) من المبحوثات أشارت إلى توحيد عدد ساعات العمل على مستوى الزمام من خلال الرقابة، فى حين (18%) من المبحوثات إقترحن فرض غرامة على صاحب العمل لزيادة عدد ساعات العمل.

وهو ما يمكن تفسيره فى إطار الرغبة فى سد الإحتياجات المعيشة والعمل لساعات أطول مقابل زيادة الاجر اليومى، فى حين أن البعض يرغبن بتطبيق جانب المسائلة والحساب وهى أحد الآليات الغائبة لتوفير مناخ الأمان والحماية لهن.

ت. وعن مقترحات المبحوثات لحل مشكلة العنف ضد العاملات أثناء العمل فقد أوضحت النتائج بجدول (11) الى أن (36%) من المبحوثات إقترحن التغاضى عن إهانتهن جسدياً ولفظياً للإستمرار فى العمل، وهو ما يمكن تفسيرة بأنه نظراً لتكرار العنف ضد المرأة الريفية منذ البيئة الأولى لها فى إطار حلقة الفقر المفرغة فأصبح من المسلمات البديهية لديها أن المحافظه على هذه العلاقه الانتهاكيه فى العمل هى وسيلة للبقاء والحفاظ على دخل أسرتها وهو ما يوضح مدى معانتهن لأثار الفقر حيث توضح نتائج جدول (1) إلى أن ثلاثة أرباع العينة يقمن بإعالة

من(6-8) أفراد بالأسرة وخوفهن من فقد العمل ومن ثم التغاضى عن العنف الجسدى واللفظى للإستمرار فى العمل.

ث. أما مقترحات المبحوثات لحل مشكلة التعرض للمخاطر المهنية فقد أشارت النتائج بجدول (11) أن (84%) من المبحوثات إقترحن ضرورة وجود سيارة لسرعة النقل للمستشفى، فى حين أن(28%) أوضحت توفير بعض الاسعافات الاولية مع صاحب العمل بالحقل، بينما (19%) من المبحوثات ذكرن توزيع كمامات أثناء الدراس لتطاير الغبار بشدة. وهو ما يمكن تفسيره فى ضؤ الغياب لوسائل الصحة والسلامة المهنية للعاملين بقطاع الزراعة.

ج. وعن مقترحات المبحوثات لحل مشكلة البطالة الإجبارية للعاملات بالزراعة فقد أوضحت النتائج بجدول (11) أن (36%) من المبحوثات إقترحن التوسل لصاحب العمل بإعادتها للعمل مرة أخرى، وكانت من أكثر النتائج التى تؤكد إنعدام آليات الحماية الاجتماعية فيما يختص بتقدير الذات وإعلاء قيم العدل والحق للعاملات بالزراعة، بينما (11%) من المبحوثات أشارت إلى تدخل كبار القرية بعدم تكرار إجبارهن على ترك العمل، فى حين(8%) من المبحوثات إقترحن أن مقاول الأنفار مسئول عن عودتهن للعمل مرة أخرى.

جدول (11): توزيع المبحوثات وفقاً لمقترحات حل المشكلات الإجتماعية والإقتصادية للعمالة النسائية الريفية بالإنتاج الزراعى بمحافظتى الدراسة

مقترحات المبحوثات	تكرار N=191	%
مقترحات المبحوثات لحل مشكلة عدم كفاية الأجر لمتطلبات المعيشية		
زيادة الاجور اليومية للعمالة الزراعية	166	87
توزيع أراضى زراعية على النساء الفقيرات كمصدر للدخل	65	34
زيادة المبلغ المالى من برنامج تكافل وكرامة	44	23
تعليم النساء مهارات صناعية غذائية لزيادة الدخل	34	17.8
زيادة معاشات الارامل والمطلقات	21	11
تعليم أبناء العمالة النسائية الريفية بالمجان	11	5.7
مقترحات المبحوثات لحل مشكلة زيادة عدد ساعات العمل المبذولة		
زيادة عدد ساعات العمل مقابل الزيادة المالية المناسبة	82	43
توحيد عدد ساعات العمل على مستوى الزمام من خلال الرقابة	40	21
فرض غرامة على صاحب العمل لزيادة عدد ساعات العمل	34	18
مقترحات المبحوثات لحل مشكلة العنف ضد العاملات أثناء العمل.		
التغاضى عن الإهانة جسدياً ولفظياً للاستمرار فى العمل	68	36
مقترحات المبحوثات لحل مشكلة التعرض للمخاطر المهنية.		
وجود سيارة لسرعة النقل للمستشفى	160	84
توفير بعض الاسعافات الاولية مع صاحب العمل بالحقل	53	28
توزيع كمامات أثناء الدراس لتطاير الغبار بشدة	36	19
مقترحات المبحوثات لحل مشكلة البطالة الاجبارية للعاملات بالزراعة.		
التوسل لصاحب العمل بإعادتها للعمل مرة اخرى	68	36
تدخل أحد كبار القرية بعدم تكرار إجبارهن على ترك العمل	21	11
مقاول الانفار مسئول عن عودتى للعمل مرة أخرى	15	8
مقترحات المبحوثات لحل مشكلة فجوة الاجور بين الجنسين		
زيادة عدد ساعات العمل للمرأة للحصول على نفس الأجر للرجل	36	19
مقترحات المبحوثات لحل مشكلة تعرض الأبناء للعنوسة		
تشغيل الأبناء ذكور وإناث بالمصانع والهيئات الحكومية	105	55
توفير فرص عمل للأزواج بالحكومة	84	44
مقترحات المبحوثات لحل مشكلة عدم الموائمة بين العمل ورعاية الأبناء		

توزيع مشروعات صغيرة على النساء (محل بقالة صغير، فراز للالبان، محل صغير لبيع الملابس،تصنيع الفطائر وبيعها)	135	70.6

المصدر : جمعت وحسبت من إستمارات الاستبيان

ح. أما عن مقترحات المبحوثات لحل مشكلة فجوة الأجور بين الجنسين فقد أوضحت النتائج بجدول (11) أن (19%) من المبحوثات إقترحن زيادة عدد ساعات العمل للمرأة للحصول على نفس أجر الرجل، وهو ما يمكن تفسيره فى إطار إنخفاض الوعى الإجتماعى والإقتصادى لدى العاملات بحقوقهن حيث الإقتراح بزيادة عدد ساعات عملهن للتمكن من التساوى مع الرجال فى الأجر على الرغم من القيام بنفس العمل.

خ. أما عن مقترحات المبحوثات لحل مشكلة عنوسة الأبناء فقد أوضحت النتائج بجدول (11) أن (55%) من المبحوثات إقترحن تشغيل الأبناء ذكور وإناث بالمصانع والهيئات الحكومية فى حين (44%) من المبحوثات أوضحت توفير فرص عمل للأزواج بالحكومة، وهو ما يمكن تفسيرة بالرغبة فى توفير فرص عمل دائمة للابناء والازواج ومن ثم تكون أحد مميزات الفتيات بالاسرة، ومن ثم الإقبال على زواجهن حيث العمل الدائم والدخل المستقر من خلال توفير فرصة عمل بالقطاع الحكومى.

د. أما عن مقترحات المبحوثات لحل مشكلة عدم المؤائمة بين العمل ورعاية الأبناء فقد أوضحت النتائج بجدول (11) أن (70.6%) من المبحوثات إقترحن تسهيل إقامة مشروعات صغيرة للنساء مثل محل بقالة صغير، فراز للالبان، محل صغير لبيع الملابس، تصنيع الفطائر وبيعها وذلك للتمكن من العمل وزيادة دخل الأسرة وبنفس الوقت تواجدها بجوار أبنائها وإمكانية القيام برعايتهم.

رابعاً : التعليق على الحلقات النقاشية المتعمقة بقرى الدراسة:

بتحليل الحوار الوارد بالحلقات النقاشية المتعمقة يستنتج مجموعة من الدلالات الهامة التي توضح مدى معاناتهن من صعوبات العمل بالانتاج الزراعى وكيفية التغلب عليها ولعل أهم هذه الدلالات ما يلي:-

الحلقة النقاشية المتعمقة بقرية كفر المغربى مركز العدوة بمحافظة المنيا:

- المبحوثات تتراوح أعمارهن ما بين 23 و 31 عاماً، بينهم اثنين مطلقات والباقية متزوجات وجميعهن لديهم أبناء.
- تم التحدث عن مشكلاتهن بالعمل الزراعى بأجر فذكرت المبحوثات " تعب الغيطان متعودين علية لكن معايرة الخلق والناس لأولدنا بأن أمة أو أختة بتشتغل فى الغيطان صعبة "
- بينما ذكرت باقى المبحوثات " مشكلاتنا الاجرة قليلة لما يتحنى ضهر الست من 7 الصبح لغاية 3 العصر بخمسين جنية متاخد منها 5 جنية للى بتجبلك الشغل مش هتكفى حاجة" " حيث ذكرت المبحوثات للحصول على العمل لابد من توفيرة من خلال (مقاول أنفار) يحصل على مبلغ مالى عن كل يوم عمل.
- وأكملت المبحوثات " احنا فى الصيف مش بنلاقى نأكل العيال لأن شغل الصيف شحيح لكن الشتاء شغلها كتير"
- ذكرت إحدى المبحوثات " المشكلة ان الواحدة لو بتشتغل فى الغيطان وهى لسة بنت وجت أتجوزت لازم تشتغل بردة فى الغيطان يعنى الشقى ورها ورها " وعللت المبحوثة بأن الزوج يعتمد عليها فى ادرار الدخل وأنها تعمل منذ الصغر وهو ليس بالشىء الجديد عليها.
- أجمعت المبحوثات على الأصابة بالكسور ولدغات الثعابين وإصابات السيارات المخصصة لنقلهم حيث يستدعى أحياناً ركوبهم على مايسمى " بمقطورة الجرار " وهى مرتفعة وتسببت فى إجهاض العديد منهن.
- وعن كيفية التغلب على تلك المشكلات أشارت المبحوثات " لو فية دخل تانى من الحكومة لينا معاش للشغيله الحريم بالغيطان جنب الشغل هنقدر نربى عيالنا لان فى ناس بتاخد المعاش متستحقوش وتعطل دور الغلابة " وذكرت إحداهن " إحنا عبيد وشغيلة فى الارض"
- وأوضحت بعض المبحوثات" توزيع الأبقار والجاموس لتحسين مستوى المعيشة يكون للأرملة واللى جوزها عايش كمان نقدر نأكل عيلنا منها " بينما ذكرت أحدى المبحوثات " الواحده تطلق من جوزها وتأخد معاش أبوها وتصرف على ولادها هى كدة كدة مظلومه"

وعند تحليل الحوار بالمقابلة يمكن إستنتاج مايلى :

- إدراك المبحوثات للمشكلات الخاصة بالعمالة الزراعية النسائية ليس متعلق بالجانب المادى فقط من حيث إنخفاض الاجور، أو المجهود المبذول والمشقة بالعمل، أو الإصابات الناتجة أثناء العمل بالزراعة، ولكن تم الإحساس بمشكلاتهن عبر إنخفاض المكانة الإجتماعية للمرأة العاملة بالزراعة من خلال تحليل جملة "تعب الغيطان متعودين علية لكن معايرة الخلق والناس". هذا حيث وجود نظره من بعض أفراد المجتمع ما زالت ترى أن العمالة النسائية الريفية بالزراعة تختص بالفئات الفقيرة من نساء القرية وأنهن ذات مكانه إجتماعية منخفضة.
- عدم توفير آليات الحماية الإجتماعية المتمثلة فى الإرتقاء بالجانب الإنسانى ورفع المكانة الإجتماعية للمزارعات حيث إستثناء العاملات بالزراعة من

الحماية ومزايا قانون العامل نمى لديهن إحساس بأنهن أقل مكانة من باقى المواطنين بالمجتمع عبر تحليل جملة " احنا عبيد وشغيلة فى الارض".

- موسمية الأعمال وعدم ثبات الدخل وإجبارهن على العمل من تحليل جملة " الشقى ورها ورها " تمثل أركان حلقة توريث الفقر للعاملات بالزراعة وهى دخل منخفض نظراً لإنخفاض المستوى التعليمى وعدم القدرة على إتخاذ القرار وتوريث مهنة العمالة الاجريه بالزراعة.
- بتحليل الإقتراح المقدم من قبل إحدى المبحوثات وهو الإنفصال عن الزوج ومن ثم الحصول على معاش الاب للتغلب على مشكلات العمل بالانتاج الزراعى فهو يشير إلى ناقوس خطر حيث التغيرات التي طرأت على المجتمع الريفى في الآونة الأخيرة من تفكك الأسرة وإنهيارها فى ظل حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وما يتبع ذلك من أثار ضاره على الأبناء وعلى المجتمع.

الحلقة النقاشية المتعمقة بقرية كوم أبو راضى بمركز الواسطى بمحافظة بنى سويف:

- المبحوثات تتراوح أعمارهن ما بين 26 و 34 عاماً، متزوجات وجميعهن لديهن أبناء.
- تم التحدث عن مشكلاتهن بالعمل الزراعى بأجر فذكرت المبحوثات " بنخرج فى عز البرد فى العربية النصف نقل عشان نروح الغيطان ، وبنشتغل فى الغيط ونرجع نكمل فى البيت "
- بينما ذكرت احدى المبحوثات " ممكن نخلص شغل غيطانا والايام التانية نطلع نشتغل بالاجرة فى غيطان الناس بس نجيب فلوس ومش مكفية حتى نعلم العيال ولا نصرف عليهم ".
- وأكملت المبحوثات " أصعب حاجة لما تستلفى من مطلع الانفار بالإجل لغاية منشتغل " أو " لو الواحدة تعبت وكان شكلها باين علية صاحب الارض بيرجعها مش بتشتغل اليوم هو عايز واحدة عفيه تقدر تشيل وتحط "
- ذكرت إحدى المبحوثات " لما الراجل بيشتغل معاكى حوض بحوض وسربه بسربه وياخد أكتر منك" ويقصد إى العمل بنفس المكان أو التقسيم بالحقل " وأكملت إحدى المبحوثات " بياخد أكتر لانة بيحوض أحنا لا ويربط فى الحصيد احنا بنرفع بس عشان كدة بيزيد أجره " ويقصد بتلك العبارات أن الزيادة فى أجور الرجال تعود لانهم يقوموا بالحصاد مع التربيط إى جمع المحصول ولفة وتربيطة فى كومات كما فى محصول القمح .
- وأكملت احدى المبحوثات عن مشكلاتهن " الواحدة بتشتغل عشان لقمة العيش لكن بنوقف سوق الجواز لبنتنا مين هيدخل على بيت "أوجارية" فى الغيطان"
- وعن حل مشكلاتهن ذكرت المبحوثات " لو الحكومة وزعت على الستات الفقيرة أرض ملك هتزرعها وتورثها لعيلها وتعيش بكرامة منها حتى لو قيراط واحد"

وعند تحليل الحوار بالمقابلة يمكن إستنتاج مايلى :

- مدى معاناة المبحوثات حيث الإستدانة بالأجل لحين حصولهن على عمل، والمجهود البدنى المبزول من قبلهن حيث العمل بأراضيهم الزراعية والعمل إيضا لدى الغير للحصول على أجر فى ظل متطلبات منزليه عديده تقوم بها بالإضافة إلى التمييز بين الجنسين من حيث الحصول على الأجر.
- وأهم ملامح إنخفاض المكانة الإجتماعية للعمالة النسائية بالإنتاج الزراعى تم توضيحها بتحليل جملة " بنوقف سوق الجواز لبنتنا مين هيدخل على بيت أوجارية فى الغيطان" حيث بعض الرواسب المجحفة من العادات والتقاليد بالقرية ومنها النظره الدونية للنساء العاملات بأجر بالإنتاج الزراعى وعدم الإقبال على الزواج من بناتهن نظراً لعمل الام أو الفتاة بأجر بالأرض الزراعية.

التوصيات :

أوضحت النتائج أن 91% من المبحوثات يعانين من مشكلة مدى كفاية الأجر لمتطلبات المعيشية، وأكثر من نصف العينة 63% يعملن أكثر من 8 ساعات يوميا بالحقل، و81% يتعرضن للعنف اللفظى من قبل صاحب العمل، بينما 93% يتعرضن للمخاطر البيولوجية المتمثلة فى حساسية الصدر والتسمم، و41% تعرضن للبطالة الاجبارية من قبل صاحب العمل، فى حين 91% تعرضن لفجوة الاجور بين الجنسين، و86% من المبحوثات تقعن فى المستوى المنخفض من المقدرة على الموائمة بين العمل ورعاية الأبناء وهو ما يوضح خطورة الوضع الإجتماعى الإقتصادى للعمالة النسائية الريفية بالإنتاج الزراعى.

1. وهو ما يتطلب سرعة إعتماد إطار قانونى لشمولهن ضمن نطاق الفئات المستفيدة من حماية قانون العمل عبر تطبيق آليات الحماية الاجتماعية الخاصة بتحسين المكانة الاجتماعية والإرتقاء بالجانب الإنسانى للعاملات بالزراعة من حيث وضع حد أدنى للاجور، تطبيق التأمين الصحى للعاملين بالزراعة، وجود معاشات كريمة للبطالة وأصابات العمل للنساء العاملات بالزراعة بأجر.
2. عمل قوافل طبية بالريف والحقول الزراعية أثناء مواسم الحصاد نظراً لتعرض العمالة النسائية الريفية للإصابات ويتم ذلك بالتعاون مع وزارة الصحة والزراعة، بالإضافة إلى إلزام أصحاب الحيازات الكبيرة إلى ضرورة توفير أدوات للعاملات بالحقل من كمامات وقفازات وأدوات تستخدم فى الحصاد.
3. إمكانية تنويع قاعدة دخل المبحوثات عبر تطوير مهارتهن من خلال تقديم برامج للتدريب فى المجالات

الزراعية والحرفية والتصنيع الغذائى حتى تكون مصدر لزيادة الدخل للعمالة النسائية بالإنتاج الزراعى عبر الإستفادة من مراكز التدريب التابعة لوزارة الزراعة المصرية.

4. أوضحت نتائج الحلقات النقاشية مدى تأثير المنظومة الثقافية والاجتماعية التى مازالت سائدة ببعض المجتمعات الريفية والتى تنظر للمرأة العاملة بالزراعة نظرة دونيه وهو ما يستوجب ضرورة محاولة تصحيح تلك الافكار عبر الاعلام بكافة وسائله المرئية والمسموعة والمقروءة.

5. إنشاء وحدة خاصة بالجمعية التعاونية الزراعية أو المراكز الارشادية بكل قرية وذلك لتحقيق التالى:

أ. رصد ومعالجة مشكلات العمالة النسائية الريفية بالانتاج الزراعى للتمكن من المساهمة بتشكيل دور رقابى للحفاظ على حقوق العاملات بالزراعة وذلك بالتعاون بين وزارة الزراعة المصرية ووزارة التضامن الاجتماعى والمجلس القومى للمرأة.

ب. إنشاء قاعدة بيانات للعاملات بالإنتاج الزراعى بأجر وذلك لإغفال الكثير من الإحصائيات لتلك الفئات المنسيه والدور الحيوى الذى تقوم به بقطاع الزراعة.

المراجع

1. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء،2016، الكتاب الاحصائى السنوى.
2. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، مارس 2017، مصر فى أرقام، الكتاب الاحصائى السنوىwww.capmas.gov.eg.
3. إحصائيات البنك الدولى، نسبة النساء العاملات بالزراعة ،2017، بنك البيانات ،بيانات وصفيهwww.albankaldawli.org
4. الضبع ،احمد عبد العال، 2012، دور المأسسة فى تحقيق الأمن الإجتماعى والإقتصادى للمرأة الفقيرة المعيلة، المجلد 5، العدد 3، المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية.
5. تقرير الحماية الاجتماعية والزراعة "كسر حلقة الفقر فى الريف"، 2015، منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة ، روما.
6. تقرير التنمية الريفية، 2016، تعزيز التحول الريفى الشمولى، الصندوق الدولى للتنمية الزراعية، روما ، ايطاليا.
7. تقرير إنهاء الفقر المدقع 2013،2030، التقرير السنوى تعزيز الرخاء المشترك، البنك الدولى.
8. تقرير التنمية البشرية ، 2016، تنمية للجميع ، برنامج الامم المتحدة الانمائى .
9. تقرير التنمية البشرية، 2010، شباب مصر بناة مستقبلنا،البرنامج الانمائى للامم المتحدة،معهد التخطيط القومى.
10. توفيق ، جيهان احمد، 2013، دور المراة المصرية فى التنمة الاقتصادية والاجتماعية بعد ثورة 25 يناير، المجلس القومى للمرأة ، جمهورية مصر العربية.
11. حسنين كشك، محمود مرتضى، 1999، إحتياجات الحماية التشريعية للمرأة العاملة فى الزراعة فى القرية المصرية(دراسة ميدانية)، جمعية الصعيد للتربية والتنمية، مركز دراسات التنمية البديلة.
12. خير، زينب، 2004، نساء منسيات دراسة عن الأثار المترتبة على إنعدام الحماية القانونية للعاملات فى الزراعة البحتة، مؤسسة مركز قضايا المرأة المصرية.
13. وضع المرأة الريفية فى مصر، 2016، مجلة السكان بحوث ودراسات، العدد 91، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء.
14. حجازى، محمد، 2010، عمالة الاطفال والنساء فى الريف،العدد رقم 59، سلسلة الارض والفلاح، مركز الارض لحقوق الانسان.
15. سليمان، اشرف عبد اللاهى محمود، 2012، قياس عمل المرأة الريفية ومدى إسهامها فى العمل الزراعى فى قرية بمحافظة بنى سويف.العدد3، مجلد 5، مجلة العلوم الاجتماعية والاقتصادية، كلية الزراعة جامعة المنصورة.
16. منظمة العمل الدولية، 2011، العمالة الريفية والتنمية الصناعية ، الوثيقة 12/p.6 ،الاجتماع الاقليمى الافريقى الثانى عشر، جنوب افريقيا.
17. مكتب العمل الدولى،2007، أنشطة منظمة العمل الدولية ذات الصلة بمعايير السلامة والصحة المهنيية، مؤتمر العمل الدولى ، الدورة 91، جنيف.
18. وهبة، احمد جمال الدين، وأخرون،2017،الحماية الاجتماعية لفقراء الريف (آليات الحماية واستراتيجيات المواجهة)، معهد بحوث الارشاد الزراعى والتنمية الريفية، مركز البحوث الزراعية.
19. محمد، منى صالح امام، وغالى، حنان وديع، 2014، أثر العمالة الزراعية على انتاج محاصيل الزيوت فى الاراضى الجديدة، مجلة العلوم الاجتماعية والاقتصادية، مجلد الخامس، العدد السادس ، كلية الزراعة جامعة المنصورة.
20. مكتب العمل الدولى ، 2008، تعزيز العمالة الريفية للحد من الفقر ، جنيف.
21. مركز المعلومات، محافظتى المنيا وبنى سويف ، 2017: بيانات غير منشورة.

المراجع الاجنبية:

22. Kreksie, Roberts Morgan, daryle,(1970), determining sample size research activates in educational and psychological measurement college station, Durham, north. Carolina, U.S.A, vol (30).

www.mohp.gov.eg/ visited at 10 am 2/4/2017
www.capmas.gov.eg visited at 11am 2/4/2017
www.ilo.org/public/region/beirut/decent/index.htm visited at 2pm 2/8/2017
www.albankaldawli.org إحصائيات البنك الدولى (بنك البيانات) visited at **11am 3/6/2017**

23. Barrientos, Aemando & Maitrot, Mathilde, (2010), Social Assistance in Developing Countries Database, Brooks World Poverty Institute ,The University of Manchester Beaulier, Scott and Caplan,

مراجع الشبكة العنكبوتية :

SOME SOCIAL AND ECONOMIC PROBLEMS OF RURAL WOMEN LABOR IN AGRICULTURAL PRODUCTION IN BANESUF AND MINYA GOVERNORATES

Mervat S. A. El said
Rural Woman Development Research Department, Agricultural Extension and Rural Development Research Institute, ARC, Giza, Egypt

ABSTRACT: ***The study aimed at identifying the reasons that led rural women's labor to work in agricultural production in the study governorates, As well as determineing the social and economic problems facing rural women's labor in agricultural production, in addition to theire suggestion to solve their problems.***

The research was conducted in MINYA, and BANESUF Governorates based on illiteracy rate, percentage of poverty, percentage of cultivated area of agricultural land and percentage of labor force in agriculture.

Accordingly two districts were selected with one village from each district, namely (kom abo raid) village from Elwasta district, BANESUF governorate, and (Kafr El Maghraby) village from Eledwa district MINYA governorate.

Data were collected from sample of 191 rural women's labor, by using personal interview through questionnaire, and focus group discussion, frequencies and percentages were

used for data analyzing.

The most important results of the analysis as follows;

1. ***The most important reasons that led rural women's labor to work in agricultural production did not owning agricultural land by 96%, poverty of family by 95%, while 88% explained the reason as provide the food for children.***
2. ***91% of respondents were found in the low Level category of insufficient wage for living, while 46% of respondents worked more than 8 hours in a day by 63%, and 81%of respondents exposed for verbal violence, As for occupational hazards, 93% were exposed to biological hazards, and 41% were exposed to compulsory unemployment, while 91%of respondents suffered from Gender gap in wage.***
3. ***87% of respondents suggested some solution to overcome problems by increase the daily wage of rural women's labor, while 34% Suggested take agricultural land to increase income, and 70.6% suggested give facilities to establish a small projects for rural women's labor.***

Key words : ***Social and Economic problems – Rural Women labour***

أسماء السادة المحكمين

أ.د/ فؤاد عبداللطيف سلامـــة كلية الزراعة – جامعة المنوفية

أ.د/ أحمد جمال الدين وهبه مركز البحوث الزراعية - الجيزة